نص كلمة الأخضر الإبراهيمي أمام مجلس الامن

- رسمنا اهدافا واقعية مدروسة وانجاز المهمة ليس مستحيلا.
- المصلحة الوطنية ليست تعبيراً يعني الافلات من العقوبة.
- العراقيون متمسكون بضرورة انهاء الاحتلال وتسلم السيادة في ٣٠ حزيران.

يسعدني أن أخاطب المجلس تحت رئاستكم اليوم، سيدي، لإبلاغ المجلس بما استجد من أمور بشأن العراق.

يذكر الأعضاء أن مجلس الأمن أعرب، في بيانه الرئاسي المؤرخ ٢٤ آذار ٢٠٠٤، عن ترحيبه بالإجماع وتأييده الشديد لقرار الأمين العام إيفاد فريق، تشرفت برئاسته، فضلاً عن فريق مكلف بتقديم المساعدة الانتخابية وإسداء المشورة للشعب العراقي في تشكيل حكومة عراقية مؤقتة تنقل إليها السيادة يوم ٣٠ حزيران ٢٠٠٤، وكذلك في التحضير للانتخابات المباشرة المقرر إجراؤها قبل نهاية كانون الثاني ٢٠٠٥.

ولعل الأعضاء يتذكرون أيضاً أن الأمين العام اتخذ ذلك القرار استجابة لطلبين صريحين من مجلس الحكم العراقي وسلطة التحالف المؤقتة، قدما في ١٧ آذار ٢٠٠٤، للمساعدة من الأمم المتحدة في هذين المجالين المعينين.

وبالتالي، بناء على توجيه الأمين العام، قمت بزيارة إلى العراق في الفترة من ٤ إلى ١٥ نيسان. وقبل وصولي العراق، تشرفت بتمثيل الأمين العام في المؤتمر الدولي المعني بأفغانستان، المعقود في برلين في ٣١ آذار و١ نيسان. وهناك أتيحت لي الفرصة لمناقشة الحالة في العراق مع المستشار شرودر ووزير خارجيته، السيد يوشكا فيشر، وكذلك مع ممثلي أعضاء مجلس الأمن الآخرين، بمن فيهم وزيرا خارجية الصين والاتحاد الروسي، ووزير الخارجية ووزير الدولة للتنمية الدولية بالمملكة المتحدة، ووزيرخارجية الولايات المتحدة الأمريكية.

وإضافة إلى ذلك، اجتمعت في برلين بوزير خارجية أيرلندا، التي تتولى الآن رئاسة الاتحاد الأوروبي، ونائب وزير خارجية إيران، والممثل الخاص لوزير خارجية اليابان، وكذلك مفوض العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي وجلالة (الملك السابق) أغا خان.

وفي طريق العودة من العراق أتيحت لي، في الكويت، فرصة الاجتماع بوزير خارجية الكويت. وفي طريقي إلى نيويورك، تمكنت من الاجتماع بالرئيس شيامي ورئيس الوزراء بيرلسكوني، وفي باريس تمكنت من الاجتماع بالرئيس شيراك، إضافة إلى عقد اجتماعين منفصلين بوزيري خارجية البلدين (إيطاليا وفرنسا). وفي باريس اجتمعت أيضاً بوزير خارجية إيران، الذي كان يزور عدداً من العواصم الأوروبية، ورئيس وزراء لبنان.

وأثناء وجودي في العراق صحبني الناطق الرسمي باسمي وثلاثة مستشارين سياسيين، كانوا في العراق لمدة أسبوع تقريباً قبل وصولي، بغية المساعدة على الإعداد للزيارة.

وفي تزامن مع زيارتنا، كانت كرينا بيريلي، مديرة شعبة المساعدة الانتخابية بإدارة الشؤون السياسية، تقود بعثة انتخابية مؤلفة من فريق ذي حجم مماثل.

إنني أعرب عن شكري الجزيل على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية إلى أعضاء المجلس بشأن زيارتنا فضلاً عن توضيح بعض الأفكار فيما يتعلق بالطريق الذي يمكن أن نسلكه. وأتطلع إلى سماع ردود فعل المجلس ومشورته.

وكما يعلم المجلس، أعلنت أفكاري عشية مغادرتي بغداد، في ١٤ نيسان، في مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس مجلس الحكم المؤقت لهذا الشهر، السيد مسعود البرزاني. وأردت أن أكون على أكبر قدر ممكن من الشفافية لأعطي القادة العراقيين والجمهور بشكل عام أوضح فكرة ممكنة عن هذه الأفكار الأولية. وبالتالي فإن معظم ما سأوضحه اليوم لن يكون مفاجأة.

ولكن سيلاحظ المجلس أن بعض الأفكار يجري توضيحها على اساس ردود الفعل التي نسمعها من مختلف الجهات في العراق. وعلاوة على ذلك، تتاح لي الفرصة الآن لتقديم إحاطة إعلامية أكثر شمولاً إلى الأمين العام والحصول على توجيهه ومشورته. ولكن خططنا للمضي قدماً ستظل إلى حد كبير عملاً متطوراً.

اعتقد أنه، قبل الدخول في التفاصيل المتعلقة بالطريق الذي يمكن أن نسلكها من الأهمية بمكان أن أصف للمجلس السياق الذي تمت فيه الزيارة.

إن الحالة الأمنية، قبل كل شيء آخر، كانت ولا تزال مصدر قلق بالغ. إذ يسود جو من التوتر الشديد بسبب حصار الفلوجة وثورة جيش المهدي في الجنوب، والزيادة العامة في أحداث العنف في مختلف أنحاء البلد.

والآمال المتعلقة بالتوصل إلى حل سلمي للمجابهة الدائرة في الفلوجة، التي أعرب عنها الأمين العام مرات عديدة خلال الأسابيع الماضية، بما في ذلك إلى وزير الخارجية باول، لم تتحقق بعد. وفي حقيقة الأمر إننا، قبل دخولنا إلى هنا، شهدنا معركة كبرى جارية، ولذلك يبدو أن ملاحظاتي بشأن موضوع الفلوجة تجاوزتها الأحداث.

في ٢٢ نيسان، استقبل موظفو بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في العراق، ومقرهم الآن في عمان، وفداً من الفلوجة. وزعم الوفد أن عدة مئات من سكان الفلوجة ماتوا وأن أكثر من ١٠٠٠ أصيبوا بجروح - بينهم كثير من النساء والأطفال والمسنين. ولا تستطيع الأمم المتحدة التحقق من هذه الأرقام أو أسباب الوفيات والجروح، ولكن ليس ثمة شك حول فقدان العديد من الأرواح وحدوث الكثير من المعاناة وسط المدنيين.

وقد شاهدتم أيضاً على شاشات التلفزة أمس صور مسجد آخر تعرض لقصف مباشر. والتقارير الواردة اليوم عن الهجمات المنطلقة من ذلك المسجد والموجهة إليه مصدر صدمة وارتياع. لقد ظلت الأمم المتحدة تعمل بنشاط في محاولة للقيام بكل ما في وسعها، داعية إلى ضبط النفس والعمل مع المنظمات العراقية غير الحكومية ولجنة الصليب الأحمر الدولية وغيرها لتقديم بعض الإغاثة الإنسانية إلى السكان المدنيين. ولكن ذلك مجرد تدبير مؤقت. وظلت المحادثات بين سلطة التحالف المؤقتة وممثلين من المدينة جارية لبعض الوقت. ونتج عنها وقف متقطع لإطلاق النار، أخشى أن تكون الأحداث قد تجاوزته الآن، كما ذكرت آنفاً. ومع ذلك فإن سلطة التحالف المؤقتة تدرك تماماً انه ما لم تحل المواجهة - والآن القتال - عن طريق الوسائل السلمية، فإن هناك خطراً كبيراً من وقوع مجابهة دموية للغاية. وتدرك سلطة التحالف المؤقتة ايضاً مثلما يدرك الجميع - بل اكثر من الجميع - ان العواقب المترتبة على إراقة الدماء هذه يمكن ان تصبح درامية وطويلة الأجل.

وينطبق نفس الشيء على الحالة الخطرة والمعقدة للغاية في النجف وفي كربلاء. فهما من اقدس المدن واحبها الى الملايين من الشيعة في العراق وفي ارجاء العالم. وهما مكانان للعبادة، وليس للمواجهة العسكرية. ونحن نشارك العديد من الزعماء الدينيين وغيرهم في العراق، الذين ظلوا يدعون الى مراعاة سيادة القانون والى ايجاد حل سلمي مبكر لهذه الازمة.

ان طبيعة القوى المحركة هذه، اضافة الى حالة انعدام الامن العام السائدة في البلد، قطعا اثر على زيارتنا، منعنا من الاجتماع بعدد من الشخصيات الدينية والسياسية والعشائرية الهامة التي تتسم مشورتها وآراؤها بأهمية كبيرة. واضافة الى ذلك، كان تنقلنا، حتى في بغداد، مقيداً بصورة شديدة. ولو لم تخصص سلطة التحالف قوة بشرية كبيرة ووقتا واهتماماً لزيارتنا، فإن الزيارة ربما ما كانت تحدث مطلقاً. اغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص تقديري لسلطة التحالف على كل ما قدمته من دعم.

ولكن، حتى في ظل تلك الظروف، استطاع فريقنا ان يجتمع بعدد كبير من العراقيين من مختلف قطاعات المجتمع - السياسيين والقادة المدنيين والدينيين والجماعات النسوية والاكاديميين والفنانين ورجال الاعمال والتجار وغيرهم - ليس في بغداد فحسب، ولكن ايضاً في الموصل والبصرة. وقد شعرنا بالتواضع ازاء العديد من العراقيين الذين واجهوا الاخطار ليتنقلوا في عراق اليوم وحتى في بغداد بغية الاجتماع بنا. ونشعر بأسف عميق على اننا عجزنا، بسبب القيود الامنية، عن لقاء بعضهم.

ثمة تساؤل اساسي عما اذا كان من الممكن اجراء عملية سياسية موثوق بها في ظل هذه الظروف، ومن الاهمية بمكان الاشارة، في هذا السياق، الى ان المهمة المحدودة التي نقوم بها الآن - وهي تقتصر على تشكيل ادارة تتولى المسؤولية اعتباراً من ٣٠ حزيران. - جزء من عملية سياسية اوسع، وان هذه العملية السياسية ينبغي النظر إليها على خلفية الحقائق التي جعلتها ضرورية: اي الحرب والاحتلال وقبل ذلك، نظام قاس ووحشي للغاية، وجزاءات قاسية، بل مسببة للشلل، ناهيك عن حربين سابقتين مدمرتين ومكلفتين.

وترمي العملية السياسية الى اعادة السيادة العراقية والاستقلال، بما يحافظ على وحدة البلد وحرمة اراضيه وجعل الشعب العراقي حقاً سيد مصيره بالذات، مع النظام السياسي الذي يختاره والسيطرة على الموارد الطبيعية الخاصة به.

وبالتالي، هل يمكن للعملية ان تمضي قدماً في ظل هذه الظروف؟ هل ستكون ذات جدوى؟ هل ستكون ذات مصداقية، واعرض على المجلس انه لا يوجد، في الواقع، بديل سوى ايجاد طريقة لجعل العملية ذات جدوى ومصداقية. وبين تحقيق الامن من ناحية، وانهاء الاحتلال واعادة السيادة والاستقلال وتشكيل حكومة عراقية شرعية ونظام سياسي من الناحية الاخرى، هناك صلة جدلية واضحة. الأمن امر اساسي لكي تستكمل العملية. ولا تشكل عملية سياسية ذات جدوى بلسما شافياً. ولكنها تشكل عاملاً قوياً يسهم في احلال الامن - ومن هنا اهمية وجود حكومة عراقية ذات مصداقية، تقود الطريق في استكمال المراحل المقبلة للعملية السياسية. وفي النهاية، سيتعين ان يأتي حل مشاكل العراق من العراقيين انفسهم. وكلما عجل بتشكيل حكومة عراقية ذات مصداقية لتقود الطريق، كان ذلك افضل، خاصة لأن غياب تلك الحكومة تشكل اساساً جزءاً من المشكلة.

ولذلك السبب، ضمن اسباب اخرى، فان كل العراقيين الذين تكلمت معهم تقريباً حثوا على ألا يكون هناك تأخير لإنهاء الاحتلال، في موعد اقصاه ٣٠ حزيران. وهم يتمسكون بذلك الرأي بالرغم من انهم يدركون ان حكومة منتخبة انتخاباً ديمقراطياً، وبالتالي شرعية بشكل كامل لن تشكل، بحلول ذلك التاريخ.

وتشكل الانتخابات المقرر اجراؤها في كانون الثاني ٢٠٠٥ أهم المعالم في العملية. وحتى ذلك الوقت، فإن اي هيئة حاكمة عراقية ستكون، بطبيعتها، اقل من هيئة تمثيلية بشكل كامل. ولا يوجد بديل عن الشرعية التي تأتي من اجراء انتخابات حرة وعادلة. وبالتالي، فان العراق لن يحظى بحكومة تمثيلية بشكل كامل إلا بعد كانون الثاني ٢٠٠٥.

وكما قلت في السابق، بدأ فريق انتخابي تابع للأمم المتحدة العمل بالفعل في بغداد، وقام بعدد من الزيارات الميدانية. وفي المستقبل القريب، ستكون الامانة العامة في موقف يمكنها من احاطة المجلس علماً على نحو منفصل، وبالتفصيل، بشأن ملاحظات ونتائج عمل فريق المساعدة الانتخابي حتى اليوم فيما يتعلق بالتحضيرات لاجراء تلك الانتخابات.

وريثما يتم ذلك، بديهي ان يطرح السؤال عن (لمن ستسلم سلطة التحالف المؤقتة السلطة في ٣٠ حزيران؟). ان الاتفاق السياسي بتاريخ ١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٣ والقانون الاداري الانتقالي يقضيان بحل مجلس الحكم العراقي في ٣٠ حزيران ٢٠٠٤. وبالتالي فان استمرار مجلس الحكم المؤقت، اما بشكله الحالي او مع اجراء بعض التعديل لم يعد، بقرار منه بالذات، خياراً.

وقد اخبرنا معظم العراقيين الذين تكلمنا معهم انهم، في ظل هذه الظروف، يفضلون انشاء حكومة مؤقتة جديدة تتألف من اشخاص مخلصين ومؤهلين تقنياً. وهناك اجماع تقريبا على ان الحكومة التي ينبغي ان يقودها رئيس وزراء مؤهل جداً. ونقترح ان يكون رئيس الجمهورية رئيساً للدولة، مع نائبين للرئيس. وبعض العراقيين يتساءلون عما اذا كان من الضروري حقاً، في هذه المرحلة ولمثل هذه الفترة القصيرة، ان يكون هناك نائبان للرئيس اضافة الى رئيس الدولة.

وهناك بالتأكيد اشخاص يشعرون بعدم الارتياح حيال ما يرونه بوصفه انشغالاً مفرطاً وسلبياً، في الواقع، بالتوازن الطائفي. ومن الناحية الاخرى، يؤيد كثيرون آخرون بشدة هذا الاقتراح بعينه ويبينون انه يمكن استخلاص دروس قيمة من وجود رئيس ونائبين للرئيس للمرحلة المقبلة من الانتقال، فضلاً عن الاستفادة منها في صياغة الدستور من قبل جمعية وطنية منتخبة.

وبشكل عام، هناك العديد من المبادلات التي يمكن ان يستكشفها المرء لهيكل الحكومة المؤقتة. ولكن ما نقترحه هنا يحظى بميزة التمتع بتأييد العديد من العراقيين الذين التقيتهم، كما انه بسيط وواضح بشكل معقول.

ماذا ينبغي ان تكون مسؤوليات الحكومة المؤقتة والقيود على تلك الحكومة؟ الحكومة المؤقتة، بطبيعتها، لا بد ان تكون قصيرة الاجل، اذ ان دورها الوحيد سيكون تولي الادارة اليومية للبلد باكثر طريقة فعالة وكفوءة ممكنة ولوقت لا يتجاوز موعد تشكيل حكومة منتخبة انتخابا ديمقراطياً.

وبينما يضطلع اعضاء الحكومة المؤقتة بهذه المسؤوليات، لابد ان يحرصوا على ألا يستخدموا مناصبهم لمحاولة منح ميزات لأي حزب سياسي او جماعة، وبغية منع حتى التصور بأنهم قد يفعلون ذلك، سيكون من الإفضل لأعضاء الحكومة المؤقتة بمن فيهم الرئيس المؤقت، أن يختاروا ألا يخوضوا الانتخابات.

والحكومات الانتقالية يجب أن لا تغيب عن بالها أبداً حقيقة أنها لم تنتخب انتخاباً ديمقراطياً. وبالتالي ينبغي أن تمتنع إلى أقصى حد ممكن عن الدخول في التزامات طويلة الأجل يمكن أن تنتظر اتخاذ قرار من حكومة منتخبة. وفي لحظات الشك حيال هذه المسألة، أو حينما تواجه الحكومة الانتقالية بمسائل لها إمكانية الحساسية أو بمسائل حاسمة، ينبغي أن تتوخى بالغ الحيطة والحذر. وينبغي لها أيضاً أن تسعى إلى النصح من ممثلي جميع فئات المجتمع العراقي. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإننا نقترح إنشاء جمعية استشارية أو مجلس، يكون متاحاً للحكومة الانتقالية لهذا الغرض خلال مدة ولايتها القصيرة.

من الذي سيختار الحكومة الانتقالية؟ مثالياً، ينبغي أن يختار الشعب العراقي نفسه هذه الحكومة. فهو يعلم من هو المخلص أو المؤهل ومن هو غير مخلص وغير مؤهل في كل حزب سياسي منفرد، وفي كل جماعة إقليمية وطائفية ودينية. وينبغي ألا يكون من العسير تحديد قائمة من المرشحين المؤهلين للغاية - من الرجال والنساء - لكل منصب محدد، يمثلون العراق.

ويمكن للأمم المتحدة بالتأكيد أن تساعد العراقيين في تلك العملية، عند الاقتضاء، بالاجتماع مع أكبر عدد ممكن منهم وتحديد أين تكمن نقاط توافق الآراء. وبالرغم من أنه لن يكون أمراً يسيراً، فإننا نؤمن بانه سيتسنى بنهاية أيار تحديد مجموعة من الأشخاص يحترمهم ويقبلهم جميع العراقيين في أنحاء البلد، لتشكيل هذه الحكومة الانتقالية. وحينئذ سيكون لدى هؤلاء الأشخاص شهر واحد تقريباً للتحضير لتولي المسؤولية عن حكم البلد.

وينبغي أن تشمل تلك التحضيرات التوصل إلى تفاهمات واضحة بشأن طابع العلاقة بين الحكومة المؤقتة ذات السيادة والدولة المحتلة السابقة - وهي الدول التي ستصبح في ذلك الوقت القوى المحتلة السابقة - وأية قوات أجنبية متبقية في البلد بعد ٣٠ حزيران، إضافة إلى تفهم لماهية أي مساعدة قد تكون مطلوبة من الأمم المتحدة.

كيف تتحقق فكرة عقد مؤتمر وطني في هذا الإطار؟ لقد اقترح العديد من العراقيين أن تعقد الأمم المتحدة مؤتمراً وطنياً يتألف على الأقل من ١٠٠٠ شخص، للمشاركة في حوار وطني حقيقي بشأن التحديات التي تواجه البلد. ولا يمكننا أن نتفق أكثر على أنه لا توجد أولوية أكبر من تشكيل توافق وطني حقيقي في الآراء وإنه تحقيقاً لتلك الغاية سيكون عقد المؤتمر الوطني أمراً جدياً بغاية الإهتمام.

غير أننا نرى أن المؤتمر لا ينبغي أن تعقده الأمم المتحدة أو أي هيئة خارجية أخرى وإنما لجنة تحضيرية عراقية يجب تشكيلها في أقرب وقت ممكن. وينبغي أن تعمل اللجنة صوب تحديد من سيشارك في المؤتمر، ومتى وأين ينبغي عقده وكيفية إدارته. وينبغي أن تضم اللجنة عدداً صغيراً من العراقيين المتميزين وذوي السمعة الطيبة - بمن فيهم قضاة مرموقون ومحترمون لا يسعون إلى مناصب سياسية-. والأمم المتحدة مستعدة لتسهيل التوصل إلى توافق الآراء فيما بين العراقيين بشأن لائحة ملائمة من الأسماء لعضوية اللجنة.

وبغية أداء مهمة جيدة، ستحتاج اللجنة إلى شهر أو شهرين على الأقل لإجراء مشاورات واسعة في جميع أنحاء البلد. وفي ظل الظروف الراهنة، يبدو لي أن شهر تموز سيكون أول فرصة لعقد المؤتمر الوطني. ومن المناقشات الأولية لهذه الفكرة، نرى أن المؤتمر سيحضره ما يتراوح بين ١٠٠٠ و ١٥٠٠ شخص يمثلون كل محافظة في البلد، وجميع الأحزاب السياسية، ورؤساء وزعماء القبائل، والنقابات المهنية والفنية، والجامعات، وجماعات النساء، ومنظمات الشباب، والكتاب والشعراء والفنانون وأيضاً الزعماء الدينيون، من بين آخرين كثيرين.

-وعبر العقود الثلاثة الماضية، لم يكن العراقيون يتصلون بعضهم ببعض داخل البلد، وقد قال لنا الكثيرون "لقد كنا نخشى الكلام حتى أمام أبنائنا". وبداية، سيسمح المؤتمر لهذه العينة العريضة والتمثيلية من العراقيين أن يتكلموا معاً وأن يناقشوا ماضيهم المؤلم وكذلك مستقبل بلدهم. ولا شك أنهم سيناقشون، في المقام الأول، الحالة الأمنية وقد يسهمون بأفكار عن كيفية التعامل معها. وسيتكلمون أيضاً عن الانتخابات المقبلة وعن الإسهام بأفكار وعن كفالة تنظيمها بنجاح وفي الوقت الملائم. وسيناقشون أيضاً جوانب القانون الإداري الانتقالي التي لا تزال موضوع الكثير من المناقشة وسوء الفهم.

وفي ذلك الصدد، أرحب بالتوضيح الذي قدمه أخيراً السفير بول بريمر، مدير سلطة التحالف المؤقتة، الذي شدد، ضمن جملة أمور، على أن الحكومة الانتقالية لن تكون لها سلطة فعل أي شيء لا يمكن أن تنقضه الحكومة المنتخبة، التي ستتولى السلطة في أوائل العام المقبل".

والحقيقة أن القانون الإداري الانتقالي هو بالفعل ما يعنيه اسمه: قانون إداري انتقالي للفترة الانتقالية. إنه ليس دستوراً دائماً. والواقع أنه ليس دستوراً على الإطلاق. إن القانون الانتقالي (أو أي قانون آخر يعتمد في ظل الظروف الحالية) لا يمكن، في رأينا، أن يقيد أيدي المجلس الوطني الذي سينتخب في كانون الثاني ٢٠٠٥، والذي سيتحمل المسؤولية السيادية عن وضع دستور العراق الدائم. ولكن، مرة أخرى مثلما قال السفير بريمر: "تتطلب الوحدة العراقية دستوراً يمكن أن تؤيده جميع الطوائف العراقية. ومن المبادئ الديمقراطية الأساسية أن ينص الدستور على حكم الأغلبية مع توفير الحماية لحقوق الأقليات".

أخيراً، سيعين المؤتمر مجلساً استشارياً، يسدي المشورة للحكومة. ويجري المجلس مناقشات مفتوحة للتعبير عن شواغل الناس أمام الحكومة وسيشكل لجاناً تتلقى تقارير من الوزراء.

ويمكن للمرء أن يرى أن عقد المؤتمر الوطني قد يشكل في نهاية المطاف خطوة مهمة صوب تحقيق الكثير من الأشياء، ليس أقلها المصالحة الوطنية. وقد أثار بعض المحاورين العراقيين أسئلة عن ذلك المصطلح "المصالحة الوطنية" فيما يتعلق بما يترتب عليه وما يتطلبه. وبالطبع، سيتعين على اللجنة التحضيرية أن تتناول هذه المسألة في السياق الملائم. ولكن ما يمكن أن يقال في هذه المرحلة هو أنه لا يوجد أحد، داخل أو خارج العراق، يفكر في إعادة النظام القديم أو أي من زعمائه. كما لا يجوز لأحد أن يفكر في الصفح بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن الانتهاكات الصارخة التي اقترفت في الماضي المؤلم أو في التخلي عن مبدأ المحاسبة على الجرائم التي اقترفت في الماضي. إن المصالحة الوطنية ليست تعبيراً يعني الإفلات من العقوبة.

إن القضايا التي ذكرتها - بما في ذلك كيف سيتعامل العراقيون مع ماضيهم - سيتعين أن يتناولها العراقيون أنفسهم. ولكن الإجراءات التي تتخذها سلطة التحالف المؤقتة في الوقت الحالي ستؤثر على تلك المناقشات ويمكن أن تساعد على تقليل التوترات الحالية إلى حد كبير - ومثلما ذكرت في بغداد - أفكر على وجه الخصوص في أسلوب تكوين الجيش الجديد، وكيفية التعامل مع الشواغل حول إتباع الإجراءات القانونية الأصولية مع المعتقلين الحاليين.

وفي ذلك الصدد، أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى تعليقات علنية أدلى بها السفير بريمر. فقد أوضح في تلك التعليقات انه قد تتم اعادة عدد كبير من الضباط ذوي السجلات المشرفة- بمن فيهم ضباط من الجيش السابق- الى الخدمة في الجيش الجديد. واعلن ان سلطة التحالف المؤقته ستشرع، اعتباراً من ١٠ أيار، في اعلان قوائم بالمحتجزين في مراكز الشرطة والمحاكم في جميع انحاء البلد. واوضح ان الاجراءات اللازمة ستتخذ لمعالجة المظالم المشروعة بشان اسلوب تطبيق "تطهير البعث"، وذكر تدابير التعامل الفوري مع ذلك فيما يتعلق بالمدرسين واساتذة الجامعات وغيرهم الذين تمس الحاجة اليهم. وإذا نجم عن ذلك ان يتمكن آلاف المدرسين من العودة الى التدريس، وان يبدأ آلاف غيرهم في الحصول على معاشاتهم التقاعدية، فستكون هذه خطوة مهمة صوب نوع المصالحة التي يناقشها الشعب حالياً في العراق. وقد يكون لهذه الخطوات تأثير ايجابي، حتى على الحالة الامنية.

وهناك خطورة مهمة اخرى ظلت سلطة التحالف المؤقتة تفكر فيها وهي حل الميليشيات الحالية، بما فيها جيش المهدي، ولكن بالطبع ليس ذلك الجيش وحده.

واود بوجه عام، ان استرعي الانتباه الى تلك التعليقات كدليل على انواع الاجراءات التي نعتقد انها قد تبدأ في معالجة المظالم الجسيمة التي اثارها العراقيون في انحاء البلاد. وذلك، بدوره، سيساعد على تحسين الجو العام حتى وان كان بقدر ضئيل، الذي يجب ان تجري فيه العملية السياسية.

وإذ نتطلع الى الايام والاسابيع والاشهر المقبلة، نعتزم استئناف مشاوراتنا في العراق في اقرب وقت ممكن. ويحدونا أمل مخلص بان المرحلة التالية من المشاورات ستساعد على ترسيخ التوافق حول الافكار التي حددتها للتو. وقد يكون من المطلوب اجراء بعض التعديلات بغية بناء أعرض قاعدة ممكنة من التأييد. وبمجرد ان يبرز التأييد العريض للإ طار، فسنشرع في تيسير التوصل الى توافق آراء عراقي بشأن التشكيل الفعلي للحكومة الانتقالية واللجنة التحضيرية للمؤتمر.

ومثلما أوضحت، آمل ان ننتهي من كل ذلك قبل نهاية أيار عام ٢٠٠٤.وبالطبع سنتشاور باستمرار مع العراقيين داخل وخارج مجلس الحكم، وايضاً مع سلطة التحالف المؤقتة طوال هذه الفترة. ونعتزم ايضاً تكثيف الحوار مع الدول الاعضاء المهتمة، ولا سيما جيران العراق، بغية الحصول على مشورتها ودعمها للعملية السياسية الانتقالية.

هناك الكثير الواجب انجازه، والوقت قصير، ولن يكون من السهل انجاز المهام التي رحب بها مجلس الامن وأيدنا بشدة في تنفيذها- الا وهي، المساعدة على انشاء حكومة مؤقتة بحلول ٣٠ حزيران عام ٢٠٠٤ وعلى الاعداد للانتخابات المقرر اجراؤها بحلول كانون الثاني عام ٢٠٠٥ على العكس، سنواجه في كل خطوة على الطريق منزلقات حافلة بالمخاطر وعقبات كبيرة. لكن إنجاز المهمة ليس مستحيلاً إن رسمنا أهدافاً واقعية قائمة على المبادئ ومضينا قدماً نحوها بخطى مدروسة، وإن حظينا بمؤازرة الآخرين ولم نكن وحدنا عندما نتخذ تلك الخطى. وعلى وجه التحديد، سنحتاج من مجلس الأمن أن يكون متحداً وراءنا ومعنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير الإبراهيمي على إحاطته الإعلامية الشاملة جداً. واغتنم هذه الفرصة لأرحب بحضور الأمين العام هذه الجلسة.

استناداً إلى التفاهم الذي تم التوصل إليه أثناء مشاورات المجلس السابقة، أود أن أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشة الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/١٥.